

Distr.: General
22 December 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية الممددة ولايته عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٠ (٢٠١٧) بأن يحيلوا طيه تقرير منتصف المدة عن عملهم، وفقاً للفقرة ٦ من ذلك القرار. وكان التقرير قد قُدم في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونظرت فيه اللجنة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

وسيغدو الفريق ممتناً إذا عُرضت هذه الرسالة والتقرير على أعضاء مجلس الأمن وصدرت كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) زوبيل بيهالال

منسق فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية

(توقيع) ليديو تساكاي

خبير

(توقيع) فيرجيني مونتشي

خبيرة

(توقيع) روبرتو سولادزو

خبير

(توقيع) بارت فانثوم

خبير

(توقيع) ديفيد زونمينو

خبير



الرجاء إعادة استعمال الورق



تقرير منتصف المدة لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية

موجز

ظلت الحالة الأمنية العامة غير مستقرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ صدور التقرير السابق للفريق (S/2017/672/Rev.1) في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٧. وفي حين أن مستوى العنف انخفض في مقاطعتي كاساي، لا يزال عدم الاستقرار مستمرا. وقد لاحظ الفريق نشاطا زائدا للجماعات المسلحة في مقاطعتي كيفو. وظلت الحالة السياسية متوترة بسبب الفشل في تنظيم الانتخابات العامة التي كان من المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٦. ولم يسفر نشر جدول زمني جديد للانتخابات في الآونة الأخيرة عن تهدئة التوترات القائمة بين الحكومة وبعض جماعات المعارضة.

واستمر إضعاف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وإن كانت لا تزال تشكل تهديدا. وقد احتفظت هذه القوات بتحالفات مع جماعات مسلحة كونغولية واستمرت في توليد إيرادات من خلال بيع الفحم وألواح الخشب المنتجة داخل منتزه فيرونغا الوطني. ولاحظ الفريق أيضا استمرار تراجع المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية. وقد قلّت الاشتباكات بين المجلس الوطني والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، على الرغم من ضلوعهما في حوادث متعددة مع جماعات مسلحة محلية.

واستمر تحالف القوى الديمقراطية في التجنيد من أوغندا. ووثق الفريق حالات تجنيد مشايخة لما ورد في استنتاجاته السابقة.

وظلت الجماعات المسلحة المحلية المذكورة في هذا التقرير تمثل تهديدا كبيرا للأمن. وتلقى الفريق معلومات تفيد بأن بعض الجماعات المسلحة المحلية آخذة في الاندماج لتشكيل جماعات أكبر، وأن تلك الجماعات، بصفة عامة، وسّعت مجالات سيطرتها وولدت إيرادات عن طريق فرض ضرائب على السكان المحليين وكذلك الاختطاف طلبا للقدية.

وفيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية، وثّق الفريق محاولة لتهريب القصدير والتنتالوم والتنجستن ضلع فيها ضابط من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن انتهاكات لنظام تتبع المعادن الثلاثة. وأفادت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بأنها اتخذت إجراءات فيما يتعلق باختفاء ٥٠ شهادة تصدير كونغولية من الشهادات التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. إلا أن الحكومة لم تقدم حتى الآن معلومات عن مكان معظم الشهادات.

ووثق الفريق عدم التواصل بين المصرف المركزي للكونغو والمصارف العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن تنفيذ تدابير تجميد الأصول.

واستمر انتشار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على نطاق واسع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي إقليمي بيني ولوبورو، وثّق الفريق شن هجمات على حفظة السلام، وهي أفعال تخضع للجزاءات وفقا للفقرة ٣ من القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧). ووجد الفريق أن الاغتصاب الجماعي يشكل عنصرا من عناصر النزاع بين طائفتي البانتو والتوا في مقاطعة تنجانيقا. ولاحظ الفريق أيضا أن ستة أشخاص مشتبّه في ضلوعهم في قتل اثنين من أعضاء فريق الخبراء هما زائدة كاتالان ومايكل شارب، في آذار/مارس ٢٠١٧، لا يزالون طلقاء. وبظل يساور الفريق القلق من أن أمن

الأعضاء الحاليين للفريق سيظل في خطر طالما لم يتم التحقيق في شأن جميع المتهمين في جريمة القتل وتقديمهم إلى العدالة لضلوعهم في القتل الوحشي للزميلين السابقين في الفريق.

ووثق الفريق حالات انتهاك لحظر توريد الأسلحة، مع التركيز على شبكات نقل الأسلحة من بوروندي إلى جماعات مسلحة في سهل روزيزي. ووجد الفريق أيضا أن تحويل الأسلحة من قوات الأمن الوطني إلى الجماعات المسلحة لا يزال مستمرا.

وأدرج الفريق في هذا التقرير مقترحات لتحسين التنسيق بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من بلدان المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والإمارات العربية المتحدة لمكافحة تهريب الذهب من بلدان المؤتمر إلى دبي. واستنادا إلى استنتاجاته، يوصي الفريق أيضا بأن تقوم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتحسين أمن مستودعات أسلحتها؛ والتأكد من تنفيذ المصارف لجزاءات الأمم المتحدة والتحقيق مع مرتكبي عمليات الاغتصاب الجماعي في مقاطعة تنجانيقا ومحاكمتهم.

المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٥
ثانيا -	الجماعات المسلحة	٦
ألف -	القوات الديمقراطية لتحرير رواندا	٦
باء -	المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية	٩
جيم -	استمرار التجنيد من جانب تحالف القوى الديمقراطية	١٠
دال -	الجماعات المسلحة المحلية في مقاطعة كيفو الشمالية	١٠
ثالثا -	الموارد الطبيعية والشؤون المالية	١٣
ألف -	القصدير والتنتالوم والتنجستن	١٣
باء -	الذهب	١٤
جيم -	الضرائب غير القانونية المفروضة من الجماعات المسلحة	١٦
دال -	التحديات التي تواجه تنفيذ الجزاءات المالية	١٧
رابعا -	الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان	١٨
ألف -	العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في تنجانيقا	١٨
باء -	معلومات مستكملة بشأن التحقيق في جريمة قتل اثنين من أعضاء فريق الخبراء	٢٠
خامسا -	الأسلحة والذخائر	٢١
ألف -	معلومات مستكملة عن شبكات الاتجار بالأسلحة في سهل روزيزي	٢١
باء -	الأسلحة والذخيرة المنهوبة من القوات المسلحة الكونغولية في بنديرا	٢١
جيم -	تسريب الأسلحة من قوات الأمن الوطنية	٢٢
سادسا -	التوصيات	٢٣
	المرفقات *	٢٤

* تعمم المرفقات باللغة التي قدمت بها فقط وبدون تحرير رسمي.

أولا - مقدمة

١ - في الفترة من ١٦ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، قام رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، عبد اللطيف عمرو أبو العطا (مصر)، بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية الكونغو، والإمارات العربية المتحدة. وبنوه فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية مع التقدير بالدعم الذي قدمه رئيس اللجنة لعمل الفريق خلال هذه الزيارة وزيارته في آب/أغسطس ٢٠١٦.

٢ - ووفقاً لطلب مجلس الأمن الوارد في الفقرة ٨ من القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧)، واصل الفريق تبادل المعلومات مع فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى.

التعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٣ - يعرب الفريق عن امتنانه لما قدمته بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من دعم وعون قيّمين خلال الفترة قيد الاستعراض.

الامتثال لطلبات الفريق بشأن الحصول على معلومات

٤ - بعد تعيين الفريق من قبل الأمين العام في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٧ (انظر S/2017/683)، وجه الفريق ١٤ رسالة رسمية إلى دول أعضاء ومنظمات دولية وكيانات خاصة خلال الجزء الأول من ولايته. ويعتزم الفريق أن يقدم في تقريره النهائي بياناً كاملاً بالردود التي تلقاها.

المنهجية

٥ - استخدم الفريق معايير الإثبات التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات (انظر S/2006/997). واستند الفريق في استنتاجاته إلى الوثائق، وحيثما أمكن، إلى الملاحظات الميدانية المباشرة للخبراء أنفسهم. وفي حال تعذر ذلك، تحقق الفريق من صحة المعلومات باستخدام ما لا يقل عن ثلاثة مصادر مستقلة وموثوق بها.

٦ - وبالنظر إلى طبيعة النزاع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا يوجد سوى قليل من الوثائق التي تقدم دليلاً قاطعاً على عمليات نقل الأسلحة، والتجنيد، ومسؤولية القادة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. ولذلك اعتمد الفريق على إفادات شهود عيان من أبناء المجتمعات المحلية ومقاتلين سابقين وأعضاء حاليين في الجماعات المسلحة. وأخذ الفريق في الاعتبار أيضاً شهادات الخبرة التي أدلى بها مسؤولون حكوميون وضباط عسكريون من منطقة البحيرات الكبرى، فضلاً عن مصادر الأمم المتحدة.

٧ - ويتناول هذا التقرير التحقيقات التي أجريت حتى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. أما التحقيقات ذات الصلة بولاية الفريق التي جرت بعد هذا التاريخ فسترد في التقرير النهائي.

الهجمات على أفراد حفظ السلام

٨ - يلاحظ الفريق مع القلق الهجمات التي شنتها العناصر المسلحة على حفظة السلام. فقد وقع ما لا يقل عن ثلاث هجمات منفصلة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في إقليمي بيني

ولوبيرو، مما أسفر عن مقتل اثنين من حفظة السلام وإصابة اثنين آخرين. ويذكر الفريق بأن التخطيط لشن هجمات على أفراد حفظ السلام أو أفراد الأمم المتحدة، بمن فيهم أعضاء فريق الخبراء، أو توجيه تلك الهجمات أو رعايتها أو المشاركة فيها هي أفعال تخضع للجزاءات وفقا للفقرة ٣ من القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧). وسيواصل الفريق التحقيق في شأن مرتكبي هذه الهجمات ويقدم استنتاجاته في تقريره النهائي.

تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير السابق للفريق

٩ - قدم الفريق في تقريره الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٧ أربع توصيات إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية واثنين إلى مجلس الأمن (انظر S/2017/672/Rev.1، الفقرتان ١٨٠ و ١٨٢). ويلاحظ الفريق أنه عملا بإحدى توصياته، بدأ المصرف المركزي للكونغو عملية مع المنظمات الدولية والإقليمية رامية إلى مواءمة الإطار القانوني والممارسات المالية للبلد مع المعايير الدولية والإقليمية لمكافحة غسل الأموال، ووضع خطة عمل بشأن الامتثال للجزاءات.

١٠ - وعلى الرغم من ذلك، فإن الفريق يساوره القلق إزاء عدم استجابة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لمعظم التوصيات المقدمة في تقريره السابق. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، خلال اجتماع مع الفريق، شكك أحد كبار المسؤولين الحكوميين في أهمية التوصيات وكذلك في تمتع مجلس الأمن بسلطة تقديم المشورة إلى الحكومة.

١١ - ويرحب الفريق ببيان رئيس مجلس الأمن الصادر في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (S/PRST/2017/23) بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي كرر عددا من توصيات الفريق. إلا أن الفريق يلاحظ أن توصيته المتعلقة بإجراء تحقيق دولي مستقل في مقتل زائدة كاتالان ومايكل شارب لم يُنظر فيها. ومع ذلك، يعترف الفريق بالعمل عن كثب مع الفريق الذي عينه الأمين العام لمساعدة التحقيقات الوطنية في مقتل الخبيرين والمواطنين الكونغوليين الأربعة المصاحبين لهم، على النحو المبين في رسالته المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/917).

١٢ - وعقب البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن، بدأ الفريق العمل مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الطيران المدني الدولي على وضع مبادئ توجيهية محددة لمساعدة شركات الطيران في جهودها الرامية إلى منع نقل الذهب المهرب من جمهورية الكونغو الديمقراطية في حقائب السفر المحمولة على متن الطائرات. ويعتزم الفريق أن يستشير عددا أكبر من أصحاب المصلحة المعنيين ويقدم مبادئه التوجيهية المقترحة في التقرير النهائي.

ثانيا - الجماعات المسلحة

ألف - القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

١٣ - واصل الفريق تحرياته بشأن أنشطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (CDe.005)،^(١) وهي كيان خاضع للجزاءات ينشط في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام ٢٠٠٠. وفي حين أن القوات

(١) ما لم يُنص على خلاف ذلك، فإن عبارة "القوات الديمقراطية لتحرير رواندا" تشير إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبانغوزي المقاتلة، مقابل غيرها من الجماعات المنشقة، من قبيل التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية، أو القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - سوكي.

الديمقراطية لتحرير رواندا قد أضعفت من جراء عمليات سوكونا الثانية في عام ٢٠١٦ التي قادتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/2016/466، الفقرات ١٠-١٥)، ومن جراء انفصال المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية (انظر S/2016/1102، الفقرات ١٠-١٣)، فقد ظلت تلك القوات في انحسار بسبب الانشقاقات وبسبب عدم التحاق أي مجندين جدد تقريبا بصفوفها. غير أن تلك الجماعة المسلحة أقامت تحالفات مع جماعات مسلحة كونغولية وحقت إيرادات من خلال بيع الفحم وألواح الخشب المنتجة داخل منتزه فيرونغا الوطني، في السوق المحلي.

العمليات والانشقاقات الجارية

١٤ - في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، شن كل من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية العملية العسكرية المشتركة التي أطلق عليها اسم "قيامه العنقاء" ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، جنوب نينزالي، بإقليم روتشورو. ودفعت العملية العديد من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى اللجوء إلى منتزه فيرونغا الوطني. ولم يتضح بعد هل أسفرت تلك العلية عن حدوث انشقاقات عن الجماعة المسلحة أم لا، ولكن الفريق لاحظ أن عددا كبيرا من المقاتلين قد استسلم بعد بدء العملية. وفي أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، استسلم ٥٢ من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومعاليمهم للبعثة وتمت إعادتهم إلى رواندا في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وطلب الفريق الإذن من حكومة رواندا بإجراء مقابلات مع العائدين، غير أنه لم يتلق أي رد.

تجنيد الأطفال واستخدامهم

١٥ - تتمركز القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بشكل رئيسي في منطقة بويتو، بإقليم روتشورو، حيث يوجد مقر سيلفستر موداكومورا (CDi.012) (المعروف أيضا باسم برنار مونيزي)، وهو قائد في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ويوجد مقر غاستون إياموريمي (CDi.003) (المعروف أيضا باسم بيرينغيرو فيكتور رومولي، وفيكتور روموري، وميشيل بيرينغيرو، وفيكتور بيرينغيرو، ورومولي)، وهو المفوض السياسي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ونائب السيد موداكومورا، في المنطقة الواقعة جنوب شرق بلدة مويسو، وشمال غرب بركان نيامولاغيرا. وتلقى الفريق تقديرات لعدد أفراد مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تتراوح ما بين ٤٠٠ و ٦٠٠ فرد، يُزعم وجود أطفال ضمنهم.

١٦ - وتحدث الفريق إلى صبي كونغولي يبلغ من العمر ١٥ عاما يدعي أنه كان في صفوف وحدة تابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا لأكثر من عامين. وذكر أنه يوجد طفلان كونغوليان آخران في مجموعته. وذكر ثلاثة مقاتلين سابقين آخرين تابعين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، اثنان منهم من الروانديين، وجود أطفال كونغوليين في وحداتهم التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وأضافوا أنه توجد مجموعة واحدة على الأقل من هذه المجموعات بقيادة شخص يدعى الرائد أسيزي، وهي متمركزة في محيط بركان نيامولاغيرا، تضم في صفوفها خمسة أطفال كونغوليين. ويُعد تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عملا يعاقب عليه القانون وفقا للفقرة ٧ (د) من قرار مجلس الأمن ٢٢٩٣ (٢٠١٦)، على النحو الذي أعيد تأكيده في الفقرة ٢ من القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧).

التفاعلات المحلية

١٧ - لاحظ الفريق أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تواصل التعاون مع الجماعات المسلحة المحلية^(٢) ومع السكان المدنيين، على النحو الذي سبق الإبلاغ عنه (انظر S/2017/672/Rev.1، الفقرتان ١٧ و ١٨)، والذي أكدته مقابلات أجريت مع أربعة مقاتلين سابقين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. فقد واصلت وحدات من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا القيام بعمليات مع نياتورا دومي ومع مجموعة الأمن بقيادة كاسونغو كالامو. وهاجمت مجموعة السيد كالامو، المتمركزة بالقرب من مويسو، في إقليم ماسيسي، مواقع المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وروى أحد المقاتلين السابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا كيف أن مجموعة السيد كالامو قد أسرته في نهاية شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وهددته بالقتل بتهمة الانضمام المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية. ولم يفرج عنه إلا بعد ساعات من الاستجواب، وبعد أن أثبت انتماءه إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لكاسونغو شخصيا.

١٨ - فضلا عن التعاون مع الجماعات المسلحة المحلية، فإن قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا يستغلون المواطنين الكونغوليين في توليد الدخل. فقد شرح شابان كونغوليان للفريق كيف يسيطر أولئك القادة على نقاط التفتيش في جنوب غرب منتزه فيرونغا الوطني. وفي تلك المخافر، يفرضون إتاوات على السكان المحليين مقابل الوصول إلى أراضيهم. وروى رجل أنه كان يبيع الماشية لصالح جماعة تابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهو نشاط يدر ٥٠ دولارا أمريكيا في الأسبوع. وتُدفع الأموال إلى قائد تلك الجماعة التابعة للقوات الديمقراطية. ويمارس رعايا كونغوليون آخرون أيضا عدة أنواع من التجارة الصغيرة لصالح قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وهذه الأنشطة تشمل بيع الملابس المستعملة والفحم، فضلا عن تزويد جماعات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بدخل أسبوعي.

الدعم الخارجي

١٩ - لقد سبق للفريق أن أبلغ عن كيفية قيام المواقع الشبكية التالية "intabaza.com" و "umucunguzi.com" ("إذاعة أوموكونغوزي") و "urugaga.org" و "rwacu.org" ("الرابطية الثقافية الرواندية") بالترويج لأيديولوجية القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وأنشطتها، وعن كيفية توفيرها الفرص اللازمة لجمع الأموال من خلال الحساب الخاص بتلك الرابطية في خدمة PayPal. ووجد الفريق أن تلك المواقع موطنة في هولندا، ومسجلة من قبل إينياس نتيروشوامابوكو (المعروف أيضا باسم داريوس "سونراي" مورينزي)، وهو شخص مقيم بكندا. والسيد نتيروشوامابوكو هو ممثل الجبهة الشعبية لتحرير رواندا في أمريكا الشمالية، وهي ائتلاف تنتمي إليه القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (انظر S/2017/672/Rev.1، الفقرتان ٢٤ و ٢٥؛ والمرفق ١٣).

٢٠ - وقد أبلغت حكومة هولندا الفريق خطيا بأن سلطاتها القضائية فتحت تحقيقا في تلك المسألة، بيد أنها أشارت إلى أنه من غير المسموح به تبادل أي معلومات إضافية بشأن التحقيق في المرحلة الراهنة.

٢١ - وأبلغت حكومة كندا الفريق بأنها أحالت طلبه الحصول على معلومات إلى شرطة الخيالة الملكية الكندية المسؤولة عن التحقيق في الانتهاكات المحتملة للتشريعات والأنظمة المتعلقة بالجزاءات. وأبلغت

(٢) في هذا التقرير، تشير عبارة "جماعات مسلحة محلية" إلى فصائل ماي - ماي أو نياتورا.

الحكومة الفريق أيضا بأنها غير مخولة بأن تأمر المصارف الكندية بالكشف عن المعلومات المالية المتعلقة بالسيد تيروشوامابوكو، لأنه ليس فردا خاضعا للجزاءات ممن تنطبق عليهم التزامات الإبلاغ.

٢٢ - وأحال الفريق طلبا جديدا للحصول على معلومات إلى شركة (PayPal)، ولكنه لم يتلق أي رد لغاية وقت إعداد هذا التقرير.

باء - المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية

٢٣ - المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية هو جماعة مسلحة أجنبية عاملة في مقاطعتي كيفو منذ انشقاقها عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في أيار/مايو ٢٠١٦ (انظر S/2016/1102، الفقرة ٢٣، و S/2017/672/Rev.1، الفقرات ٣٣-٣٦). وقد أجرى الفريق تحقيقا في تواجد المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية في كيفو الشمالية، فلاحظ استمرار ضعف الجماعة بسبب الانشقاقات المستمرة والصعوبات التي تعترض تجنيد مقاتلين جدد. ولاحظ الفريق وقوع عدة اشتباكات مع جماعات مسلحة محلية، ولاحظ تراجعاً في القتال بين الجبهة الوطنية للتجديد والديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، مما شكل تغييراً في السلوك الذي أبلغ عنه سابقاً (انظر S/2017/672 rev.1، الفقرة ١٩).

القيادة والموقع والتجنيد

٢٤ - لا يزال القائد العام للمجلس الوطني للتجديد والديمقراطية هو "اللواء" لوران نداغيجيما (المعروف أيضا باسم لومباغو أو ويلسون إيراتيغيكيا). والقائد العسكري لقطاع كيفو الشمالية هو "العقيد" أنطوان هاكينيمانا (المعروف أيضا باسم العقيد جيفا). ويقع مقر المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية في فارينغا، وهي قمة تلة في منطقة بويتو، وتتمركز وحداته في التلال الواقعة غرب نيانزالي، وشمال مويسو، وجنوب كيكوكو، وشرق مباني (انظر المرفق ١).

٢٥ - ومعظم قوات المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية مقسمة إلى خمسة قطاعات يضم كل منها حوالي ٥٠ مقاتلا. واستنادا إلى شهادات أدلى بها مقاتلون سابقون، فقد قدر الفريق أن القوام الفعلي لقطاع كيفو الشمالية للمجلس الوطني للتجديد والديمقراطية يتراوح ما بين ٢٥٠ و ٣٠٠ مقاتل. وقد انخفض تجنيد المقاتلين الجدد خلال الفترة المستعرضة. وأبلغ سبعة مقاتلين سابقين الفريق بأنه لم يتم تنظيم أي تدريب للمجندين منذ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وأبلغ الفريق بأن بضعة عناصر كونغولية قد انضمت أيضا إلى المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية، ولا سيما بحثا عن فرص اقتصادية.

٢٦ - وواصل المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية توليد الدخل من خلال إنتاج الفحم والواح الخشب. ولا تفرض تلك الجماعة المسلحة ضريبة على السكان المحليين بصورة منتظمة مثل بقية الجماعات في المنطقة (انظر الفقرات ٦٣-٧٢ أدناه).

الحوادث بين المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية والجماعات المسلحة الأخرى

٢٧ - أفاد الفريق سابقا باستئناف القتال بين القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمجلس الوطني للتجديد والديمقراطية في نيسان/أبريل ٢٠١٧ (انظر S/2017/672/Rev.1، الفقرة ١٩). وكانت تلك الاشتباكات قصيرة الأجل. ومنذ أيار/مايو ٢٠١٧، لم يبلغ عن أي قتال بين الجماعتين. وأبلغ أربعة مقاتلين سابقين الفريق بأن المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية يتجنب الاشتباك مع القوات الديمقراطية

لتحرير رواندا، وينسحب قبل وقوع المواجهات. وفي الوقت نفسه، تظل العلاقات بين الجماعتين متوترة، وقد أفاد جميع الأعضاء السابقين في المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية الذين أجريت معهم مقابلات بأنهم سيقفلون إذا عادوا إلى صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٢٨ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، اشتبك المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية مع جماعتي نياتورا كاسونغو ونياتورا جان - ماري المسلحتين، في منطقة كاشوغا - مباتي. وأسفر القتال عن مقتل عدة مدنيين وعن تشريد السكان المحليين. وخلال الشهر نفسه، اشتبك المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية مع جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو (فصيل التجديد)، في شمال منطقة سيطرته.

جيم - استمرار التجنيد من جانب تحالف القوى الديمقراطية

٢٩ - وجد الفريق أن تحالف القوى الديمقراطية قد واصل استخدام الخداع والوعود الكاذبة لجذب الشباب الفقراء من أوغندا إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يجبرون على الانضمام إلى تلك الجماعة المسلحة.

٣٠ - وأجرى الفريق مقابلات مع رجلين أوغنديين اتصل بهما أحد مسؤولي التجنيد، وقد اعتُقل لاحقا في أوغندا، مقدما وعودا بمنحة دراسية وبفرصة لإدارة مزرعة في بوتمبو، بمقاطعة كيفو الشمالية. وقد أُوقف الرجلان في تموز/يوليه ٢٠١٧ على الحدود الكونغولية - الأوغندية أثناء محاولتهما العبور ببطاقات انتحائية كونغولية مزورة زودهما بها القائم بالتجنيد. وكانت روايتاهما مشابھتين لروايات أربعة أوغنديين آخرين أجرى معهم الفريق مقابلات حيث وقعوا ضحية تضليل على نحو مماثل من جانب مسؤولي تجنيد تابعين لتحالف القوى الديمقراطية. وقد بقي أحد المجندين مع تحالف القوى الديمقراطية قرابة ثلاث سنوات، في حين بقي الثلاثة الآخرون مددا قصيرة تتراوح بين بضع ساعات وبضعة أيام. ويلاحظ الفريق أن ذلك يتسق مع استنتاجاته السابقة (انظر S/2015/19، الفقرات ١٦-٢٤، و S/2016/1102، الفقرة ٤٠).

دال - الجماعات المسلحة المحلية في مقاطعة كيفو الشمالية

٣١ - حقق الفريق في أنشطة الجماعات المسلحة المحلية في إقليم روتشورو ولوبورو، فلاحظ زيادة عامة في عدد المناطق التي تسيطر عليها تلك الجماعات المسلحة (انظر المرفق ١).

جماعة نياتورا جون لوف

٣٢ - أكّد الفريق أن موهاوينيما نا بونومبي (المعروف أيضا باسم "العقيد" جون لوف) لا يزال قائدا لجماعة من مقاتلي نياتورا، كما ورد في التقارير السابقة (انظر S/2016/1102، الفقرات ٤٨-٥٠). وأخبر جون لوف الفريق بأنه يعمل تحت إمرة نداروهوتسي كامانزي (المعروف أيضا باسم "اللواء" دومي)، وأنهم يشكلون جزءا من جماعة مسلحة أكبر تدعى تجمع الحركات المساندة للتغيير (انظر المرفق ٢).

٣٣ - وتعمل الجماعة المسلحة المدعوة نياتورا جون لوف بشكل مستقل إلى حد ما في منطقة سيطرتها، الواقعة فيما بين قرى نيانزالي ونغوروبا وكيكوكو، في منطقة بويتو. ويسيطر قائدها على ما يقرب من ٢٠٠ مقاتل موزعين على وحدتين تحت قيادة شخص يدعى "الرائد" بينغ وآخر

يدعى "الرائد" ندايتيغريشي. ويتسلح ما يقرب من نصف المقاتلين ببنادق من طراز كالا شنيكوف AK-47 المطور. وقال خمسة من المقاتلين والضباط للفريق إنهم كانوا يحصلون على معظم ذخائرهم من جنود محليين في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مقابل الغذاء أو المال.

٣٤ - وإضافة إلى مهاجمة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد اشتبكت جماعة نيأتورا جون لوف مع جماعة ماي - ماي مازيمبي^(٣). ومنذ أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أقدمت الجماعتان المسلحتان على قتل المدنيين وحرق المنازل في المنطقة الخاضعة لسيطرة كلٍّ منهما. واشتدت الهجمات في النصف الثاني من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ عندما قتلت جماعة ماي - ماي مازيمبي ثلاثة مدنيين في بامبو. وثأراً لذلك، أحرقت جماعة نيأتورا جون لوف عشرات المنازل في كيشيشي، في حين أحرقت جماعة ماي - ماي مازيمبي منازل في كيكوكو. وأدى ذلك إلى شن هجمات جديدة على ميرانغي، وكيكوكو، وكاتولو، من قبل جماعة نيأتورا تسببت في تشريد السكان.

جماعة ماي - ماي مازيمبي

٣٥ - أجرى الفريق تحقيقاً في أنشطة فصائل جماعة ماي - ماي مازيمبي يسيطر على منطقة نفوذ كبيرة في منطقتي بويتو وبامات ويقوده "اللواء" موهيندو كيتيتي بوشو. وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠١٥ حتى أيار/مايو ٢٠١٧، قاتلت جماعة ماي - ماي مازيمبي إلى جانب جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد، ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. بيد أن مقاتلين حاليين وسابقين ذكروا أن الجماعتين المسلحتين انفصلتا في أعقاب نزاع نشب في أيار/مايو ٢٠١٧ بين كيتيتي و "اللواء" غيدون شيميراي مويسا، قائد جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد. وقد أجبر هجوم شنته جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد، في تموز/يوليه ٢٠١٧، كيتيتي على نقل مقره من كيامبولي إلى بوتوليرا.

٣٦ - وأبلغ عدة مقاتلين الفريق بأن كيتيتي يجنّد مقاتليه من بين سكان الناندي المحليين، الذين غالباً ما يتلقون تدريباً عسكرياً بدائياً ثم يُزجّ بهم على عجل في القتال ضد الجماعات المسلحة الأخرى. وقد استولوا على معظم أسلحتهم في أعقاب اشتباكات مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، غير أن الجماعة تعاني من نقص دائم في إمدادات الذخائر. وأبلغ مقاتلان سابقان الفريق بأن زوجات جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يبعن ذخائر إلى جماعة ماي - ماي مازيمبي.

٣٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اشتبك رجال كيتيتي مع نيأتورا جون لوف بالقرب من بوالاندا، بنيانزالي، ومع جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد في ميريكوي. واحتدم الصراع على منطقة ميريكوي، حيث تكررت الاشتباكات بين الجماعتين من أجل التحكم في فرض الضرائب على السكان المحليين (انظر الفقرة ٦٩ أدناه)، مما تسبب في التشريد الداخلي واستمرار الصراع. كما أدّت الهجمات في شمال نيانزالي إلى التشرّد. وعلى سبيل المثال، فقد شهد الفريق، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وصول ٣٠ أسرة من سوميكيفو (شمال غرب نيانزالي) إلى كيهوندو، بالقرب من نيانزالي، في أعقاب تهديدات من كيتيتي ضد المجتمعات المحلية.

(٣) ما لم يذكر خلاف ذلك، فإن عبارة "جماعة ماي - ماي مازيمبي" تشير إلى الفصيل الذي يقوده "اللواء" موهيندو كيتيتي بوشو.

جماعة ماي - ماي تشارلز/ ماي - ماي جاكسون

٣٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أجرى الفريق تحقيقاً بشأن تحالف القوات المسلحة لمقاومي ماي - ماي الوطنيين، المعروف أيضاً باسم ماي - ماي تشارلز. وقد سميت الجماعة المسلحة على اسم قائدها تشارلز "بوكانديه" موانديوا، ومقرها في منطقة بويشا، بإقليم روتشورو. وتُعد جماعة ماي - ماي تشارلز إحدى أكبر جماعات الماي - ماي في المنطقة، ومن المعروف أنها تنفذ هجمات على جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتفرض ضرائب على المزارعين وصيادي الأسماك المحليين.

٣٩ - وقد بدأت ماي - ماي تشارلز بما يقدر بـ ٤٠ رجلاً في أواخر عام ٢٠١٤، وازداد عدد عناصرها إلى ١٥٠ عنصراً بحلول منتصف عام ٢٠١٥ (انظر S/2016/466، الفقرة ٨٢). وذكرت مصادر أنه بحلول منتصف عام ٢٠١٧، بلغ قوام جماعة ماي - ماي تشارلز ما يقرب من ٣٠٠ عنصر مسلح. ولدى غالبية أعضائها أسلحة، بما في ذلك بندق من طراز AK-47، وبندق رشاشة من طراز PKM، وقواذف صواريخ مضادة للدبابات محمولة يدوياً (RPG-7)، وما لا يقل عن هاون واحد من عيار ٦٠ ملم.

٤٠ - وقد ورثت الحركة الحالية بعض المقاتلين من جماعات الماي - ماي السابقة في المنطقة، ولا سيما جماعة ماي - ماي شيتاني. وقد فرّ جاكسون موهوكامبوتو بالوكو، وهو قائد بارز سابق لجماعة الماي - ماي وعقيد في القوات المسلحة الكونغولية، من الخدمة في الجيش، وانضم إلى بوكانديه في شباط/فبراير ٢٠١٧. وهذا ما حدا ببعض المقاتلين السابقين إلى الإشارة إلى الجماعة باسم ماي - ماي جاكسون.

٤١ - وتنتشر الجماعة، التي انقسمت إلى بضع وحدات متنقلة، في تجمع بينزا في روتشورو. وتعمل معظم الوحدات داخل منتزه فيرونغا الوطني، إلى جنوب بحيرة إدوارد، مع تواجد صغير في تشاننيكا، جنوب غرب البحيرة، بإقليم لوبيرو. وذكر مقاتلون سابقون أن كافونزو تُعتبر مقر الجماعة. وتشمل المواقع الأخرى تشوندو، وكامورورو - بيروا، ومناطق أخرى حول نياكاكوما على الشاطئ الجنوبي الشرقي لبحيرة إدوارد، غرب الحدود الأوغندية.

٤٢ - وقد أدى وصول العقيد جاكسون إلى إعادة تنظيم الجماعة. وأفاد أربعة مقاتلين سابقين بوجود تقسيم للعمل فيما بين العناصر المسلحة والإدارة المدنية، حيث تركز الإدارة تماماً على جمع الضرائب وإدارة الأموال المتحصل عليها. وأفادوا أيضاً بأن عقوبات تنفذ على العصيان وعدم الانضباط.

٤٣ - وكما ذكر سابقاً، فقد أفيد بأن القائدين بوكانديه وجيتيمي ماسيمي قد جندا أطفالاً (انظر S/2016/466، الفقرة ٨٢). وأبلغ ثلاثة مقاتلين سابقين الفريق أن تجنيد الأطفال قد انخفض انخفاضاً كبيراً قرابة شهر آذار/مارس ٢٠١٧ بعد وصول العقيد جاكسون. وأفاد مقاتل واحد بأن طفلاً واحداً على الأقل، قيل بأنه يتولى حمل "دواء"^(٤) الجماعة، قد بقي في صفوفها.

٤٤ - وذكر ثلاثة أفراد سابقين من جماعة ماي - ماي تشارلز أن العقيد جاكسون يجهد شن هجمات على القوات المسلحة الكونغولية، لم تكن الجماعات المسلحة تنفذها قبل تولي العقيد للقيادة. وأبلغ ضابط رفيع المستوى في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مقر عمله في روتشورو، الفريق أن العقيد جاكسون، الذي كان على معرفة شخصية به أثناء فترة خدمتهما في القوات المسلحة

(٤) الجرعة التي يُرغم أنها تجعل المقاتلين لا يُقهرون.

الكونغولية، قد هاجم مواقع تلك القوات في إشاشا، ونياميلما، وفيتشومي في عام ٢٠١٧. وأسفر هجوم الجماعة ماي - ماي تشارلز على القوات المسلحة الكونغولية في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٧ في بوهولو بالقرب من بحيرة إدوارد في روتشورو، عن مقتل أكثر من ٣٥ جنديا.

٤٥ - وواصل بوكانديه المجاهرة بموقف مؤيد للناندي ومعارض للروانديين، وتمكن من السيطرة على الموارد الطبيعية في أجزاء من منتزه فيرونغا الوطني، ومن فرض ضرائب على الصيد غير المشروع للأسماك في بحيرة إدوارد (انظر الفقرة ٧٠ أدناه).

ثالثا - الموارد الطبيعية والشؤون المالية

ألف - القصدير والتتالوم والتنغستن

٤٦ - وثق الفريق حالي انتهاك لسلسلة توريد المعادن في مناطق التعدين المحيطة بروبايا. ووردت أيضا تقارير عن هاتين الحادثتين عبر مبادرة سلسلة الإمداد بالقصدير المقدمة من المعهد الدولي لبحوث القصدير التي تعد نظام العناية الواجبة الوحيد المعمول به للمعادن الثلاثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٧ - وفي ٢ آب/أغسطس ٢٠١٧، اعتُقل رائد في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية كان يعمل في اللجنة الوطنية لمكافحة الغش في قطاع التعدين، التي تكافح الغش في التعدين عند نقطة تفتيش/حاجز في ساكي لحيازته ٥٨٠ كيلوغراما من الكولتان غير الموسوم في مركبة من طراز لاندكروزر تحمل لوحة رقمها 7858AC19. وكانت المعادن غير الموسومة مخبأة داخل المركبة في جيوب أنشئت بين الدعامة الدنيا والهيكل، وهي جيوب ماثلة لتلك التي يستخدمها المهربون الآخرون (انظر S/2017/762/Rev.1، الفقرة ٨٦) (وانظر المرفق ٣). وكانت هذه المعادن موضوعة في أكياس يشيع استخدامها لنقل المعادن المستخرجة من المناجم القانونية من روبايا (انظر المرفق ٤). وسيواصل الفريق التحقيق في ما إذا كانت هذه الحالة منفصلة، أم أنها حدثت في إطار شبكة تهريب أوسع نطاقاً، ويعتزم إبلاغ اللجنة بذلك.

٤٨ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أقدم عدد يتراوح بين ٥٠ و ٧٠ عنصراً من عناصر المجموعة المسلحة نياتورا بقيادة "الجنرال" دلتا كاشامار على اقتحام روبايا دون أن يلقي أية مقاومة تذكر من الشرطة الوطنية الكونغولية المحلية. وأمضوا الليلة في البلدة قبل أن يُطردوا في اليوم التالي نتيجة تدخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعتزم الفريق أيضا مواصلة الإبلاغ عما إذا كان لدى جماعة نياتورا أي مطالبة قانونية تتصل بعمليات التعدين في روبايا.

٤٩ - وأخبرت سلطات التعدين في كيفو الشمالية الفريق بأنها تتولى بعد الحادث الذي وقع في روبايا استكشاف آليات للتخفيف تمنع اللجوء إلى مثل هذه الاقتحامات في المستقبل. ويلاحظ الفريق أن وجود جماعات مسلحة في مواقع التعدين يشكل انتهاكا جسيما لسلسلة التعقب وانتهاكا للقرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧). وقد أرسل الفريق طلبا إلى المعهد الدولي لبحوث القصدير، الذي يتولى إدارة نظام مبادرة سلسلة توريد القصدير، للحصول منه على إيضاحات بشأن الحوادث المذكورة أعلاه، وهو يتطلع إلى تلقي رد في هذا الشأن.

باء - الذهب

٥٠ - هذا الفرع هو استكمال للتحقيقات السابقة التي أجراها الفريق في استخدام شهادات التصدير المسروقة التي يُصدرها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لتصدير الذهب من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويبحث الفريق في هذا الفرع أيضاً مجالات لتحسين التعاون بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالذهب.

إساءة استخدام شهادات التصدير الصادرة عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى

٥١ - أفاد الفريق في السابق عن اختفاء ٥٠ شهادة من الشهادات التي يصدرها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من المخزون الوطني لجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/2017/672/Rev.1، الفقرات ١١٣-١١٧). وفي وقت لاحق، تلقى الفريق تقريراً من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تقرر فيه باختفاء تلك الشهادات وتبين الجهود المبذولة لمعالجة هذه المسألة.

٥٢ - وأعرب مسؤول حكومي عن رأي مفاده أن الحكومة قد حسنت التدابير الأمنية في الأماكن التي تخزن فيها الشهادات. وزودت الحكومة الفريق أيضاً بنسخ من أوامر الاعتقال الصادرة بحق موظفي مركز التقييم والخبرة والتصديق المعني بإصدار الشهادات بشأن المعادن الثمينة وشبه الثمينة، وهو الكيان الوطني المسؤول عن تنظيم إصدار الشهادات.

٥٣ - وأبلغت الحكومة الفريق أيضاً بأنها قدمت شكوى بحق السيد كمبالا كاسوي كينيدي، رجل الأعمال الذي يشتبه بأنه الجهة الرئيسية المصدرة للذهب. وقد استعمل السيد كامبالا إحدى الشهادات المسروقة التي تحمل الرقم المرجعي CD00007976 (انظر S/2017/672/Rev.1، الفقرة ١١٤).

٥٤ - ويُرحب الفريق بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة حتى الآن، ولكنه يلاحظ أن الحكومة لم توضح ما حدث للشهادات المفقودة الأخرى البالغ عددها ٤٩ شهادة. والفريق ليس على علم بأية مبادرة اتخذتها الحكومة لإبلاغ المشتريين الدوليين عن الشهادات المسروقة. ويظل الفريق قلقاً لأن الشهادات استُخدمت أو يمكن استخدامها لتصدير الذهب بصورة غير مشروعة.

٥٥ - وتلقى الفريق أيضاً من اللجنة تقريراً منفصلاً من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تزعم فيه أن موظفي البعثة قاموا بتزوير شهادات لتصدير الذهب وبيعها. وقد حصل الفريق على شهادتين من هذه الشهادات: واحدة من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأخرى من مصدر ثانٍ. وبعد إجراء التحقيقات بشأن هذه المسألة، يرى الفريق أن الشهادات كانت مزورة.

٥٦ - وتضمنت الشهادات ما يبدو أنها أخطاء واضحة. وكانت تحمل اسم "السيدة مارغريت أوغاتا"، التي يُزعم أنها عملت لدى البعثة. واستجابة لطلب الفريق موافاته بالمزيد من المعلومات، ذكرت البعثة أن هذه السيدة لم تعمل على الإطلاق لديها. وأفادت الفريق بأن الموظف الثاني المزعوم وهو "الجنرال تشاندر ب. ر. كاش"، الذي ظهر اسمه على الشهادة الثانية، ربما هو الجنرال تشاندر براكاش، الذي عمل قائداً لقوة البعثة في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣. ويلاحظ الفريق أن التوقيع المنسوب إلى الجنرال تشاندر على الشهادة يختلف عن التوقيع الذي كان يستخدمه خلال فترة توليه منصب قائد القوة (انظر المرفق ٥).

الذهب المهرب من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى دبي

٥٧ - علم الفريق من منظمات المجتمع المدني، وإدارة التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك من تجار للذهب من أوفيرا وبوتيمبو وبوكافو أن قسماً كبيراً من الذهب المستخرج بوسائل حربية في البلد ما زال يُهرب إلى دبي، بالإمارات العربية المتحدة.

٥٨ - ووفقاً لما ورد سابقاً (انظر S/2015/19، الفقرة ٢١٠؛ و S/2016/466، الفقرة ١٦٦؛ و S/2017/672/Rev.1، الفقرة ١٣١)، تيسر الثغرات في نظام دبي للرقابة عملية تهريب الذهب من جمهورية الكونغو الديمقراطية. فعلى سبيل المثال، أجرى الفريق، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، مقابلة مع اثنين من الشهود الذين رأوا المهربين يحملون الذهب من جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر مطار دبي مستخدمين وثائق تصدير تغالط في تحديد منشأ هذا الذهب. وخلال اجتماع عُقد في دبي، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ (في إطار زيارة رئيس اللجنة)، أفاد مسؤولو الإمارات العربية المتحدة الفريق بأنهم واجهوا صعوبات في التأكد من صحة الوثائق المستخدمة لتصدير الذهب إلى دبي من البلدان الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

مجالات تحسين التعاون بين الإمارات العربية المتحدة والدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى

٥٩ - أكد الفريق ضرورة تحسين التعاون بين كل من الأمانة العامة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والإمارات العربية المتحدة بهدف مكافحة تهريب الذهب (انظر S/2017/672/Rev.1، الفقرة ١٣٢). وخلال الاجتماع المذكور أعلاه المعقود في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، طلبت سلطات الإمارات العربية المتحدة اقتراحات من الفريق بشأن السبيل الذي يمكن من خلاله تحقيق هذا التعاون.

٦٠ - ولدى جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى تشريعات تنص على المتطلبات والوثائق اللازمة لتصدير الذهب. ويلاحظ الفريق أن سلطات الإمارات العربية المتحدة لم تكن دائماً على علم بهذه المتطلبات والوثائق. ويشير إلى أنه ينبغي للإمارات العربية المتحدة والدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى البالغ عددها ١٢ عضواً^(٥) أن تطلع بصورة منهجية على هذه المتطلبات والوثائق. ومن شأن تعيين جهات تنسيق وطنية في الإمارات العربية المتحدة والدول الأعضاء في المؤتمر وأمانته وتكليفها بولاية تقضي باطلاع كل طرف عن حالة هذه التشريعات أن ييسر تبادل المعلومات.

٦١ - وينبغي أيضاً للإمارات العربية المتحدة والدول الأعضاء في المؤتمر أن تضع نظاماً مشتركاً لتوثيق شهادات المؤتمر اللازمة لتصدير الذهب من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي أن يكون موظفو الجمارك في دبي والإمارات الأخرى قادرين على الاتصال بسهولة بمنسق في أي دولة من الدول الـ ١٢ الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى للتأكد من صحة المعلومات السرية المكتوبة على الشهادة.

(٥) أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، والسودان، والكونغو، وكينيا.

٦٢ - ويرى الفريق كذلك أن الإمارات العربية المتحدة ينبغي أن تشترط في أي عملية بيع للذهب من تجار مقيمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي غيرها من الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى إلى تجار مقيمين في دبي أن البائع مأذوناً له كجهة مصدرة رسمية من المؤتمر. ومن خلال التنسيق مع بلدان من المنطقة، يمكن للسلطات الرسمية أن تنشئ وتتعهد قاعدة بيانات للمصدرين الرسميين (يعرفون أيضاً بالمكاتب التجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية)، مع قائمة بالأفراد الذين يعملون رسمياً لدى مصدري الذهب الحاصلين على تراخيص.

جيم - الضرائب غير القانونية المفروضة من الجماعات المسلحة

٦٣ - أفاد الفريق سابقاً (انظر S/2017/672/Rev.1، الفقرة ٢٢) بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعات نياتورا تفرض الضرائب النقدية والعينية على السكان في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وكشفت التحقيقات الحالية التي يجريها الفريق في أقاليم بويتو - بويشا وباشالي وباماته أن الضرائب غير القانونية تولد الإيرادات لكل جماعة من الجماعات المسلحة الناشطة في المنطقة. وتقدم الجماعات المسلحة عملة معدنية تدعى محلياً القطع البديلة إلى السكان كدليل على دفع الضرائب (انظر المرفق ٦).

جماعات نياتورا

٦٤ - لاحظ الفريق أن جماعات نياتورا المسلحة التي يتزعمها دومي وجون لوف وكاسونغو ونيتيبي وتفرض الضرائب تدعى محلياً "لالا سلامة" (أي "نم بهدوء") و "رنجيرا بوزيما" ("أحم حياتك"). وفي إقليم روتشورو، تقوم هذه الجماعات بتحصيل الضرائب في المنطقة الواقعة بين مويسو ونيانزال. وقد خصص قادة نياتورا عناصر للقيام بتحصيل الضرائب الأسبوعية من السكان. ويمارس هؤلاء العناصر الضغط أيضاً على السلطات التقليدية أو ممثلي المجتمع المدني لتحصيل الضرائب نيابة عنهم (انظر المرفق ٧).

٦٥ - وتفرض أيضاً نياتورا كاسونغو ضريبة "أحم حياتك" التي تتراوح قيمتها بين ٢ ٥٠٠ و ٣ ٠٠٠ فرنك كونغولي^(٦) في الشهر على كل أسرة معيشية. وأفادت مصادر عديدة بأن قرار كاسونغو فرض الضريبة على كل شخص بالغ بدلاً من الأسر المعيشية بأسرها أثار احتجاجات شعبية في مويسو، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وقد غادرت بعض الأسر منازلها وحقوقها خشية عدم القدرة على دفع الضرائب.

٦٦ - وفي منطقة نيانزالي، أبلغ جون لوف وبعض جباة الضرائب التابعين له الفريق بأنهم فرضوا ضريبة قدرها ١ ٠٠٠ فرنك كونغولي في الشهر على ٨ ٠٠٠ أسرة ليسمحوا لها بالوصول إلى حقولها، مما جعلهم يكسبون ٨ ملايين فرنك كونغولي في الشهر. ويفرض "الجنرال" دومي ضريبة قدرها ٦ دولارات شهرياً على كل بقرة ترعى في الأراضي التي يسيطر عليها ويفرض أيضاً ضريبة حصاد قدرها ٥ دولارات على كل أسرة (من ثلاثة إلى أربعة محاصيل سنوية) ليسمح لها بالزراعة.

٦٧ - وبعثت جماعات نياتورا بطلبات خطية إلى السكان تطالبهم فيها بدفع الضرائب. فعلى سبيل المثال، في الفترة الواقعة بين ٩ أيلول/سبتمبر و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أرسلت جماعة نياتورا

(٦) في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أصبح سعر الصرف الرسمي ١ ٥٧٠ فرنك كونغولي لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة.

نتيبي، في موهانغا، رسائل موقعة تطالب فيها ١٤ مالكا من مالكي الأراضي من قبيلة هوندي في المنطقة بدفع الضرائب ليتمكنوا من دخول حقولهم (انظر المرفق ٨).

جماعات الماي - ماي

٦٨ - في مناطق من إقليم لوبيرو، تفرض الماي - ماي مازمبي الضرائب على نحو ١٠ ٠٠٠ مزارع بمعدل شهري قدره ١ ٠٠٠ فرنك كونغولي للشخص، مما يدر عليها بوجه عام ١٠ ملايين فرنك كونغولي في الشهر. وقد أبلغ عدد من جباة ضرائب مازمبي في كانياتسي وبوتالونغولا الفريق بأنهم حصلوا ضريبة شهرية عند الحواجز الموجودة على الطرق التي يستخدمها المزارعون لدخول حقولهم، إذ يتواجد عند كل حاجز عنصر مسلح وعنصر غير مسلح. وأعلنت عدة مصادر الفريق بأن جماعة الماي - ماي مازمبي سوف تقبض عليهم إذا تبين لها عدم حملهم للنقود المقرر أن يدفعوها للشهر وتطلب منهم دفع مبلغ قدره ١١ ٠٠٠ فرنك كونغولي للإفراج عنهم.

٦٩ - ويقدر الفريق أن متوسط مبلغ ضرائب ماي - ماي مازمبي المحصلة في منطقة ميريكبي يبلغ ٤ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك كونغولي في الشهر. وفي شهري تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٧، فقدت جماعة ماي - ماي مازمبي السيطرة مؤقتاً على ميريكبي لصالح جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد. ونتيجة لذلك، اضطر السكان في ميريكبي لدفع الضرائب مرتين إلى مازمبي وجماعة ندوما.

٧٠ - ووجد الفريق أن جماعة ماي - ماي تشارلز قد فرضت ضرائب على صيادي الأسماك غير القانونيين في بحيرة إدوارد بذريعة حمايتهم من قوات الأمن الكونغولية وحراس منتزه فيرونغا الوطني. وأبلغ جهاز جمع الضرائب لدى جماعة ماي - ماي تشارلز الفريق أن المبالغ تتراوح بين ١٠ ٠٠٠ و ٦٠ ٠٠٠ فرنك كونغولي في الأسبوع تبعاً لحجم زوارق الصيد والقدرة على الصيد ليلاً واستخدام شبكات الصيد. وقد حصلت جماعة ماي - ماي تشارلز الضرائب كل أسبوع من قرابة ٤٠ صياداً في تشانيكا، وسجلتها في سجل يحتفظ به أمين الجماعة "الرائد" كأكول سيرج الذي يتخذ من تشانيكا مقراً له. ويقدر الفريق أن هذا النظام يمكن أن يدر ما يصل إلى ٩,٦ ملايين فرنك كونغولي شهرياً.

٧١ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وثق الفريق ٢٥ حالة خطفت فيها جماعة ماي - ماي تشارلز المسلحة صيادين رفضوا دفع الضرائب وطلبت الفدية مقابل إطلاق سراحهم. وعلاوة على ذلك، أفاد قادة سابقون لجماعة الماي - ماي تشارلز بأنهم يفرضون على المزارعين لقاء العبور للوصول إلى أراضيهم ضرائب تتراوح بين ١ ٠٠٠ و ٥ ٠٠٠ من الفرنكات الكونغولية بالإضافة إلى نسبة مئوية عينية من محاصيلهم.

٧٢ - وحقق الفريق مع أشخاص من جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد يفرضون الضرائب على أشخاص في مناطق تعدين الذهب الخاضعة لسيطرتهم. والقطع البديلة التي حصل عليها الفريق تدل على مستوى عالٍ من التنظيم بالمقارنة مع الجماعات المسلحة الأخرى (انظر المرفق ٩).

دال - التحديات التي تواجه تنفيذ الجزاءات المالية

٧٣ - لاحظ الفريق، في تقريره السابق (انظر S/2017/762/Rev.1، الفقرة ٨) وجود نقص عام في التواصل وإعمال الإجراءات على نحو سليم فيما يتعلق بجزاءات الأمم المتحدة، ولا سيما من جانب المصرف المركزي للكونغو وهو المصرف المركزي والجهة المنظمة للمصارف الوطنية، في تعامله مع المؤسسات المصرفية المحلية.

- ٧٤ - واتضح للفريق عدم وجود تشريع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يطلب إلى عملاء المصارف تقديم دليل على منشأ الأموال المستخدمة في المعاملات المالية، وعدم تنفيذ التشريعات القائمة، التي تحدد المعاملات النقدية غير المسجلة بما لا يزيد على ١٠.٠٠٠ دولار. وبموجب هذان العاملان الجهة المنظمة الوطنية والنظام المصرفي من التحقق مما إذا كانت المعاملات النقدية منبثقة عن أصول الأفراد والكيانات الخاضعة لجزاءات الأمم المتحدة. ويتفق هذا الافتقار إلى السيطرة بصورة أكبر بكون أن ٢٠ في المائة فقط من المعاملات المالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمر عبر قنوات النظام المصرفي الرسمي، مما يتيح تداول كميات كبيرة من الأموال النقدية غير المسجلة بالفرنكات الكونغولية وبدولارات الولايات المتحدة.
- ٧٥ - وأبلغت رابطة المصارف الكونغولية الفريق بأن المصارف الكونغولية تعتمد بشكل حصري تقريباً على قائمة الجزاءات التي وضعها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع للولايات المتحدة الأمريكية، وليست القائمة الموحدة لجزاءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة^(٧)، لمعرفة أسماء الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات. وبالرغم من أن قائمة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية تشمل الأفراد والكيانات الخاضعين لجزاءات الأمم المتحدة، يشدد الفريق على أن عبء التنفيذ يقوم على التعليمات الواردة من الجهة الوطنية المنظمة^(٨).

رابعاً - الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان

ألف - العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في تنجانيقا

- ٧٦ - حقق الفريق في ارتكاب أعمال العنف الجنسي المتصل بتجدد النزاع بين قبيلتي التوا والبانسو في مقاطعة تنجانيقا. ووجد الفريق أن ميليشيات التوا والبانسو ارتكبت أعمال اغتصاب جماعي، مما يشكل عنصراً من عناصر النزاع. ويشمل ذلك حالات الاسترقاق الجنسي من قبل ميليشيات التوا. وتخضع أفعال الاغتصاب الجماعي والاسترقاق الجنسي للجزاءات وفقاً للفقرة ٢ من القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧).

تجدد النزاع وسياقه

- ٧٧ - منذ منتصف تموز/يوليه ٢٠١٦، استمر النزاع بين قبيلتي التوا والبانسو، مع انتشار العنف بصورة سريعة في معظم إقليم تنجانيقا. وكما هو الحال في المناطق الأخرى من جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتحمل المدنيون وطأة العنف، حيث يُرتكب العديد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وتسبب النزاع في التشرّد الداخلي للمدنيين على نحو واسع داخل الإقليم. ووفقاً لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تشرّد ٥٥٧ ٠٠٠ شخص داخلياً في تنجانيقا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧^(٩)، أي نحو

(٧) انظر <https://www.un.org/sc/suborg/en/sanctions/un-sc-consolidated-list>. تتضمن القوائم الموحدة لجزاءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أسماء جميع الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن، بمن فيهم الموجودون في قائمة جمهورية الكونغو الديمقراطية وقائمة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة والقوائم الأخرى.

(٨) انظر https://www.treasury.gov/resource-center/faqs/Sanctions/Pages/faq_compliance.aspx#start.

(٩) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *Note d'informations humanitaires*، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، متاحة على الموقع التالي: https://www.humanitarianresponse.info/system/files/documents/files/ocha_tanganyika_note_informations_humanitaires_03102017.pdf

٢٠ في المائة من العدد التقديري لمجموع السكان. وهذا التشرّد أدى إلى أزمة إنسانية حادة. ولا يزال التهميش والتمييز الطويلا الأمد اللذان تعاني منهما قبيلة التوا مستمرين (انظر S/2015/19، المرفق ٣٣).

العنف الجنسي بوصفه عنصرا من عناصر النزاع

٧٨ - أبلغت عدة مصادر، منها ضحايا الاغتصاب، الفريق بأن ميليشيات كل من التوا والبانو ارتكبت أفعال اغتصاب جماعي ضد نساء وفتيات من جميع الأعمار، ينتمين إلى القبيلة الأخرى، أو يعتبرن منتميا لها. وكشف الفريق أيضا عن حالات استخدمت فيها ميليشيات التوا أفراد قبيلة البانو كزقيق جنسي، وارتكبت أعمال اغتصاب جماعي ضد الرجال. ووقعت حالات الاغتصاب الجماعي في مواقع مختلفة من مقاطعة تنجانيقا منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ على الأقل، وفي إقليم كالمي بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وآب/أغسطس ٢٠١٧ بالنسبة لمعظم الضحايا الذين قابلهم الفريق.

٧٩ - ولم يتمكن معظم الضحايا من تحديد هوية المهاجمين باستثناء تحديد المجتمعات المحلية التي ينتمون إليها. ولهذا السبب، ولكن أيضا بسبب القيود الزمنية والأمنية واللوجستية التي تؤثر في التحقيقات التي أجراها الفريق، وكذلك طبيعة هذه الميليشيات نفسها، لم يتمكن الفريق من تحديد هوية الجناة. وفي حين أن بعض أسماء وجهاء المجتمع المحلي قد ترددت، لم تتوفر أدلة كافية تدعو إلى ربطهم بعمليات الاغتصاب. وعادة ما تُعرف ميليشيات البانو باسم العناصر (Éléments)، ومليشيات التوا باسم الموظفين المدنيين (personnel civil). وتستخدم هذه الجماعات أسلحة من قبيل الأقواس والسهم والسواطير والسكاكين والفؤوس. كما تمارس طقوسا روحانية تزعم أنها تجعلها لا تهزم. وتشير الأدلة التي جمعت إلى أن هذه الميليشيات لا تملك هيكلًا موحدًا، بل بالأحرى أفراد ميليشيات من كلا الجانبين يعملون في مجموعات منفصلة. وأبلغت عدة مصادر الفريق عن تحالفات لهذه المجموعات المنفصلة من مناطق مختلفة في تنجانيقا خلال الهجمات، وكذلك بعض أشكال التنسيق والتنظيم الموجودة بالفعل داخل هذه الميليشيات. ولذلك، لا يستبعد الفريق أن هذه الميليشيات قد تصبح أكثر تنظيماً، وتصبح العنف بشكل أكبر.

٨٠ - ووجد الفريق أن حالات الاغتصاب عادة ما تتبع نمطا حيث يقوم رجال الميليشيات بحبس النساء واغتصابهن جماعيا. وأجرى الفريق مقابلات مع ثلاث عشرة امرأة اغتصبت على يد اثنين إلى ستة من رجال الميليشيات. وأبلغ الفريق بأن نساء أخريات اغتصبن على يد ما يقرب من ١٥ رجلا. وشهد العديد من النساء المغتصابات حالات الاغتصاب الجماعي للنساء الأخريات اللواتي كن معهن. وشهدت إحدى الضحايا اغتصاب أمها على يد ستة من أفراد الميليشيات، وشهدت أخرى اغتصاب بنتيها اللتين تتراوح أعمارهما بين ١١ و ١٤ سنة على يد ثلاثة من أفراد الميليشيات. وعادة ما تحدث حالات الاغتصاب الجماعي أثناء الهجمات التي يشنها رجال الميليشيات على القرى أو بينما النساء مشغولات بأنشطتهن اليومية لكسب الرزق، مثل العمل في الحقول. وتستهدف هذه الاغتصابات الجماعية النساء، بمن فيهن الحوامل، من جميع الأعمار ومعظمهن بين ١٥ و ٥٥ عاما. وقد تعرضت فتيات صغيرات تتراوح أعمارهن بين ٣ و ٧ و ١١ و ١٤ سنة أيضا للاعتداء الجنسي.

٨١ - ويستهدف رجال الميليشيات النساء لأنهن ينتمين يعتبرن منتميات إلى قبيلة أخرى إلى قبيلة أخرى. ولذلك فإن الضحايا ينتمين إلى قبيلتي البانو والتوا، وأيضا إلى قبائل أخرى تعيش ومندمجة في المجتمع المحلي المستهدف. وتبين الأدلة المجمعة أن غالبية ضحايا الاغتصاب اللواتي تم تحديدهن ينتمين إلى

قبيلة البانتو أو يعتبرن منتميات إليها. غير أن الفريق لا يستبعد التقصير في الإبلاغ من جانب نساء التوا، خاصة بسبب التمييز الذي يتعرضن له، مما يؤدي إلى محدودية الحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية.

٨٢ - واغتصبت ميليشيات التوا أيضا الرجال اغتصابا جماعيا، وإن لم يكن بنفس الحجم الذي تعرضت له نساء البانتو. فعلى سبيل المثال، أجرى الفريق مقابلة مع رجل من التوا يبلغ عمره ٥٥ عاما تعرض اغتصابه اثنان من أفراد ميليشيا التوا لأنه رفض الانضمام إليهم في القتال ضد ميليشيات البانتو. وعلم الفريق من مصدر أيضا أن ميليشيات التوا اغتصبت رجال البانتو اغتصابا جماعيا بدلا من نساء البانتو لأنهن قد تمكن من الفرار.

٨٣ - وفي بعض الحالات، اختطف رجال من ميليشيا التوا أفرادا من قبيلة البانتو بغرض استخدامهم كرقيق جنسي وللعمل خلال عدة أشهر. فعلى سبيل المثال، أجرى الفريق مقابلة مع فتاتين من البانتو، إحداهما عمرها ١٥ عاما، كانتا قد اختطفتا مع ثلاث فتيات أخريات من قبل رجال ميليشيا التوا عقب شن هجوم على قريتهن، وجرى استخدامهن كرقيق جنس لحوالي خمسة أشهر.

٨٤ - ويدرك الفريق أن سلطات النيابة العامة والقضاء في مقاطعة تنجانيقا قد بدأت تحقيقات في العديد من حالات الاغتصاب الجماعي المرتبطة بالنزاع، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية عندما ترى السلطات المذكورة أن أركان الجرائم قد ثبتت. ويرحب الفريق بهذه التحقيقات، وسيتولى متابعة نتائجها.

باء - معلومات مستكملة بشأن التحقيق في جريمة قتل اثنين من أعضاء فريق الخبراء

٨٥ - واصل الفريق منذ تقريره السابق (انظر S/2017/672/Rev.1، الفقرات ١٧١-١٧٣)، رصد التحقيق في مقتل زائدة كاتالان ومايكل شارب، وهما عضوان في فريق الخبراء قُتلا في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٧.

٨٦ - ويرحب فريق الخبراء بتعيين فريق خبراء تابع للأمم المتحدة مكلف بمساعدة التحقيقات والمحاكمة الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بصدد رسالة الأمين العام المؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ التي يحيل بها الموجز التنفيذي لتقرير مجلس التحقيق إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/713). وقد أعرب الأمين العام في رسالته عن اعتزامه أن يناقش مع مسؤولي جمهورية الكونغو الديمقراطية ويتشاور مع أعضاء المجلس بشأن إنشاء آلية للمتابعة والولاية المنوطة بها. ويرحب الفريق أيضا بملاحظات الأمين العام الواردة في رسالته المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس المجلس، التي تفيد بأن كبير المسؤولين المعين لقيادة الآلية سيرفع تقاريره إلى الأمين العام على أساس منتظم (S/2017/917).

٨٧ - وأبلغ مصدر* مشارك في التحقيق الفريق بأنه رغم إمكانية القبض على الستة المتبقين من المتهمين الثمانية الذين حددتهم تسجيل الفيديو لعملية القتل فإنهم لا يزالون طلقاء.

٨٨ - وكشف تقرير تحقيق أصدرته دار صحافة دولية^(١٠) عن شريط صوتي مؤرخ ١١ آذار/مارس ٢٠١٧ كان الفريق قد حصل عليه واستعرضه في آذار/مارس ٢٠١٧ (انظر S/2017/672/Rev.1، الفقرة ١٦٩). وحسبما أفادت به الصحافة، يشاطر الفريق الرأي المعرب عنه في تقرير التحقيق بأن المترجم الشفوي قد تعمد تضليل الخبرين بشأن الحالة الأمنية في بونكوندي. ويشير هذا إلى أن القتل كان متعمدا.

خامسا - الأسلحة والذخائر

٨٩ - حقق الفريق في حالات انتهاكات حظر توريد الأسلحة التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وركز على شبكات نقل الأسلحة من البلدان المجاورة إلى الجماعات المسلحة في سهل روزيزي. وركز الفريق أيضا على عمليات تسريب الأسلحة والذخيرة من مخزونات القوات المسلحة الكونغولية إلى الجماعات المسلحة. وكشفت النتائج الأولية للفريق أن عمليات نقل الأسلحة والذخائر، وكذلك تسريبها إلى الجماعات المسلحة العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مستمرة في انتهاك لحظر توريد الأسلحة.

ألف - معلومات مستكملة عن شبكات الاتجار بالأسلحة في سهل روزيزي

٩٠ - تابع الفريق تحقيقاته السابقة في مسألة نقل الأسلحة والذخيرة في سهل روزيزي (انظر S/2017/672/Rev.1، الفقرتان ١٥٢ و ١٥٣).

٩١ - وأبلغ شهود الفريق بأن أربع حقائب تحتوي كل منها على بندقية كلاشنيكوف من طراز AK-47، جرى تفكيكها بين نباتات المنيهوت وتسليمها إلى جماعة ماي - ماي بيجايا في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وجرى تسليم ثلاث حقائب وثلاثة صناديق ذخيرة متوسطة الحجم في أواخر الشهر نفسه. وفيما بين ١٤ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، تلقت جماعة ماي - ماي بيجايا بندقية آلية من طراز PKM، و ٢٥ كلاشنيكوف آلي من طراز AK-47، و ١٥ ٠٠٠ طلقة ذخيرة في روكوبورو قرب سانغي في إقليم أوفيرا.

٩٢ - وزعمت مصادر متعددة أن الأسلحة والذخيرة المشار إليها أعلاه قد جلبت من بوروندي عبر نهر روزيزي. كما أبلغت الفريق بأن شبكة نقل الأسلحة تجدد نفسها بضم بعض العناصر الفاعلة الجديدة. وحدد الفريق في تقريره السابق شخصا يدعى ماناسي هاكيزيمانا، كأحد قادة الشبكة (انظر S/2017/672/Rev.1، الفقرة ١٥٢). وتلقى الفريق تأكيدا بأنه عقب وفاة ماناسي هاكيزيمانا في آذار/مارس ٢٠١٧، تولى ندايزي جان دي ديو، المعروف أيضا باسم جادو أو جادوت (انظر S/2017/672/Rev.1، الفقرة ١٥٣)، الدور الريادي في شبكات الاتجار بالأسلحة بين بوروندي وسهل روزيزي.

٩٣ - وردا على طلب من الفريق، أنكرت حكومة بوروندي تورط أفراد من قوات الدفاع الوطني والجيش الوطني البوروندي في إرسال أسلحة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأنكرت الحكومة أيضا تورط قوات الدفاع الوطني في الهجمات التي شنت عبر الحدود على القوات المناهضة للحكومة البوروندية الناشطة في سهل روزيزي. وأبلغت حكومة بوروندي الفريق بأن الجماعات المسلحة البوروندية الناشطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تضم قوات التحرير الوطنية (نزابامبيما) والجنود المنشقين الذين فروا من الجيش الوطني وارتدوا الزي الرسمي لقوات الدفاع الوطني لخلق البلبل.

٩٤ - وسيواصل الفريق تحقيقاته، ويقدم استنتاجاته إلى اللجنة في تقريره الختامي.

باء - الأسلحة والذخيرة المنهوبة من القوات المسلحة الكونغولية في بنديرا

٩٥ - جمع الفريق معلومات عن هجوم شنته عناصر تابعة لجماعة ماي - ماي ياكوتومبا في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧ ضد قاعدة القوات المسلحة الكونغولية في بنديرا شمال مقاطعة تنجانيقا، ونُهب

مستودع الأسلحة. وأبلغ شاهد أُجبر على نقل الأعتدة المنهوبة، الفريق بأن ما يقرب من ٨٠ عنصرا تابعا لجماعة ماي - ماي ياكوتومبا قد هاجموا المخيم فجر ذلك اليوم، واختطفوا السكان المحليين. ثم أجبره المهاجمون وغيره على حمل الأسلحة والذخائر المنهوبة بما في ذلك ثلثي قذائف هاون وست بنادق آلية من طراز PKM وعدد كبير من القذائف الصاروخية، و ٢٢ صندوق ذخيرة، وقراية ٤٠ بندقية من طراز AK-47 إلى ضفاف نهر تيمبي على مسافة كيلومترين من بنديرا.

٩٦ - وكان معظم عناصر جماعة ماي - ماي ياكوتومبا يتسلح بالبنادق من طراز AK-47، ويحمل اثنان مدفعا رشاشا من طراز RPG-7، ويحمل آخرون بندقية آلية من طراز PKM والكثير من الذخيرة. وبعد الهجوم، غادر مهاجمو جماعة ماي - ماي ياكوتومبا قاعدة بنديرا حوالي الساعة السادسة صباحا برفقة المختطفين والعتاد العسكري المنهوب. وبعد ذلك اجتمعوا مع مجموعة أخرى من المختطفين الوافدين من كيفو الجنوبية، ليصل مجموع الذين يحملون الأسلحة والذخائر إلى زهاء مائة شخص.

٩٧ - وتشكل الهجمات المتكررة على مواقع القوات المسلحة الكونغولية من أجل نهب الأسلحة والذخائر جزءا من النمط الذي تسلكه الجماعات المسلحة في الحصول على القدرة العسكرية وزيادتها. وفي وقت سابق، لاحظ الفريق سوء ظروف المستودعات ومرافق التخزين في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية وأبلغ عنها (S/2016/1102، الفقرة ١١٥). وتجعل هذه الظروف مستودعات الأسلحة عرضة لهجمات الجماعات المسلحة بغرض الاستيلاء على الأسلحة والذخائر. ويعتقد الفريق أن الهجمات المتكررة على مرافق تخزين القوات المسلحة الكونغولية من أجل نهب الأسلحة والذخائر تستدعي مزيدا من التحقيق.

جيم - تسريب الأسلحة من قوات الأمن الوطنية

٩٨ - استشار الفريق قلم المحكمة العسكرية، وحدد ١٣ حالة متصلة بمبيعات الأسلحة والذخائر من قوات الأمن الوطني إلى الجماعات المسلحة تُنظر أمام المحكمة في كيفو الشمالية في عام ٢٠١٧. وأبلغ أحد كبار ضباط القوات المسلحة الكونغولية لفريق بأن ذلك أقل بكثير من الاتجاهات التي لاحظها داخل قوات الأمن الوطني.

٩٩ - وأجرى الفريق مقابلات مع السيد بركة سيمانندوغو، وهو ضابط شرطة كونغولي كان قد باع بندقية كلاشينكوف من طراز AK-47 وذخيرة إلى عنصر بجماعة نياتورا دومي في مخيم مونغوتي للاجئين في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وأبلغ السيد سيمانندوغو الفريق بأن العقيد ماجلان بالقوات المسلحة الكونغولية أرسله لإيصال بندقية كلاشينكوف من طراز AK-47 مع ذخيرة إلى شخص في كيتشانغا. وبعد إيصال السلاح، تلقى السيد سيمانندوغو ٨٠.٠٠٠ فرنك كونغولي. وأعاد المال إلى العقيد ماجلان الذي دفع له ٢٠.٠٠٠ فرنك كونغولي كعمولة. وحدد شهود آخرون أن المشتري هو الرائد جوفاني، وهو عضو في جماعة نياتورا دومي.

سادسا - التوصيات

١٠٠ - يقدم الفريق التوصيات الواردة أدناه.

حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٠١ - يوصي الفريق بأن تقوم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بما يلي:

- (أ) إعلام المشتريين الدوليين بشأن شهادات التصدير الكونغولية المسروقة الصادرة عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والتي قد تكون استخدمت أو يمكن استخدامها بصورة غير مشروعة لتصدير الذهب (انظر الفقرات ٥٠-٥٤ أعلاه)؛
- (ب) إنشاء نظام لإثبات المنشأ لجميع المعاملات المالية، بما في ذلك الإيداع والسحب والتحويلات البرقية بمبلغ يفوق ١٠.٠٠٠ دولار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر الفقرة ٧٤ أعلاه)؛
- (ج) كفالة أن تنفذ المصارف العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تجميد الأصول الذي تفرضه اللجنة على ٣١ فردا وتسعة كيانات (انظر الفقرة ٧٥ أعلاه)؛
- (د) التحقيق مع الجناة الذين ارتكبوا أعمال عنف جنسي متصل بالنزاع بشكل مباشر وغير مباشر في مقاطعة تنجانيقا، والشبكات التي تدعمهم والدوافع التي تحركهم، ومقاضاتهم (انظر الفقرات ٧٨-٨٤ أعلاه)؛
- (هـ) تحسين أمن مستودعات أسلحة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا للمعايير الدولية (انظر الفقرات ٩٥-٩٧ أعلاه).

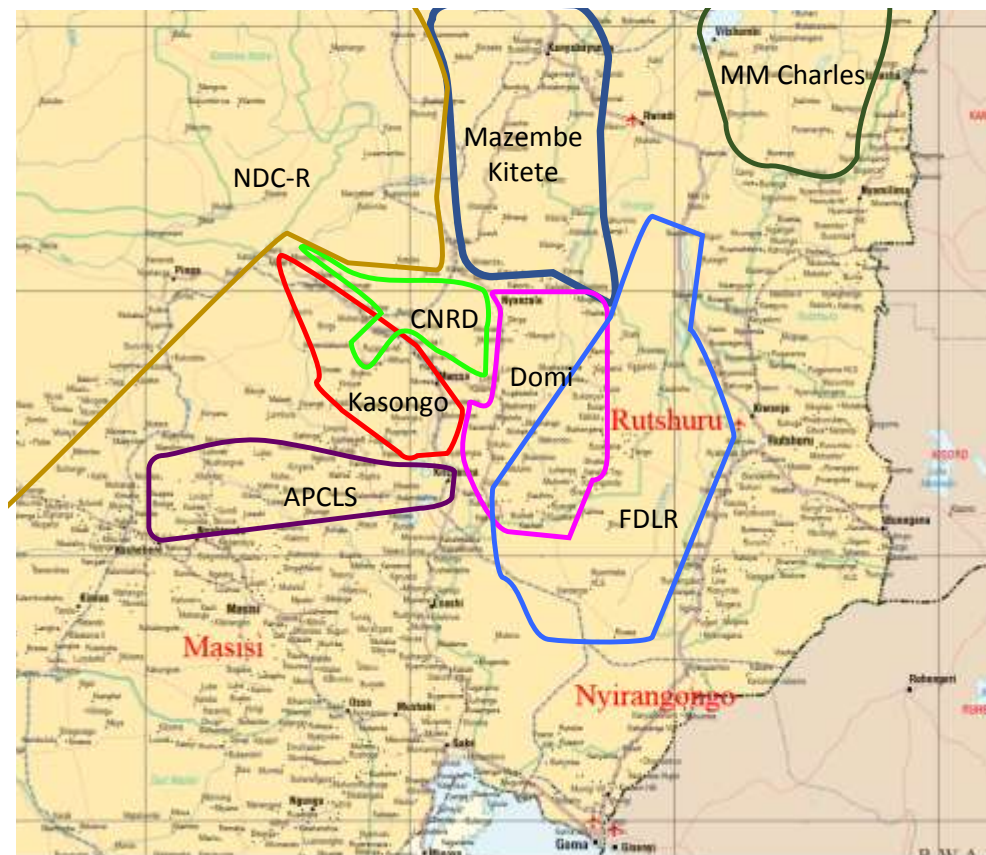
الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والإمارات العربية المتحدة

- ١٠٢ - يوصي الفريق بأن تستجيب الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والإمارات العربية المتحدة لمقترحات الفريق بشأن مكافحة تهريب الذهب من منطقة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى إلى دبي، وبأن تبلغ اللجنة بالمستجدات وفقا لذلك (انظر الفقرات ٥٩-٦٢ أعلاه).

Annexes

Annex 1: Major armed groups in the *Petit Nord*

The map below indicates zones of influence (not necessarily in full or constant control) of the eight strongest armed groups in northern Masisi, Rutshuru and Walikale territories: FDLR, CNRD, *Alliance des patriotes pour un Congo libre et souverain* (APCLS), Nyatura Kasongo, Nyatura Domi, Mai Mai Mazembe Kitete, Mai Mai Charles and NDC-R in October 2017.



(Map by the United Nations, as edited by the Group of Experts)

Annex 2: Collectif des mouvements pour le changement (CMC)

The Collectif des mouvements pour le changement (CMC) promotes itself as a political movement that aims to unite armed groups in North and South Kivu. Its objectives are to force President Joseph Kabila to stand down and reduce what it perceives as Rwandan influence in the eastern part of the Democratic Republic of the Congo. The president of the movement is Athanase Murundura, also known as Baobab, who allegedly resides in a neighboring country. The spokesperson of the group is Jean-Claude Habyarimana Mbitse, also known as Jules Mulumba, who is located in the vicinity of Mweso, likely under the protection of Nyatura Kasongo.

CMC members claim to have already united several armed groups. Nyatura Domi, Nyatura Kasongo and the APCLS are the most important alleged CMC allies in North Kivu, and negotiations with Nyatura Kavumbi are said to be ongoing. In South Kivu, several Raia Mutomboki factions are reportedly part of the CMC also. The armed wing of CMC is called *Forces de Défense du Peuple* (FDP), but there have been no reported attacks attributed to the FDP so far. Most of the affiliated armed groups still operate under their own group name.

In July 2017, 13 CMC members were arrested in Bujumbura on an alleged mission seeking support from Burundian officials. However, Burundian security services arrested and transferred them to the Congolese authorities. They are in custody in Kinshasa.

Annex 3: Attempted smuggling of 580 Kg of coltan in Sake



The Group obtained the photos from a source in August 2017

Annex 4: Bags used to officially transport minerals from Rubaya



Photo by the Group in October 2017

Annex 5: Reply from MONUSCO to the allegation of gold smuggling by its staff

Incohérence #1 : La MONUSCO n'affiche jamais le drapeau de la RDC dans ses documents officiels

Incohérence #2 : La MONUSCO n'affiche jamais ce modèle de sceau dans ses documents officiels

Incohérence #3 : La MONUSCO n'affiche jamais le nom de la RDC de la façon dont il est affiché dans ce document

Incohérence #4 : La MONUSCO n'octroie aucun "Certificat de Propriété", de quelque nature que ce soit

Incohérence #5 : La MONUSCO n'est pas impliquée dans la certification de la traçabilité des minerais

Incohérence #6 : La soi-disant autorité qui signe le certificat "Gen. Chander Pr. Kash" n'existe pas (voir page suivante pour des détails supplémentaires)

Le document sous examen est visiblement un faux. Il contient une signature attribuée à un certain "Gen. Chander Pr. Kash", et aurait été signé le 14 Juin 2017.

Il sied de signaler la similarité de ce nom, avec celui de l'ancien Commandant de la Force de la MONUSCO, le Lieutenant General Chander Prakash (qui a exercé cette fonction entre 2010 et 2013).

For MONUSCO For IN MONUSCO
Gen. CHANDER P. PASHA
United Nations Nations Unies
MONUSCO
Chief of Mission (in Charge of Staff)

Échantillon de la signature du
faux document,
prétendument signé par
l'autorité de la MONUSCO
"Gen. Chander Pr. Kash" le 14
juin

Lieutenant General Chander Prakash

Échantillon de la signature
authentique du Lieutenant
General Chander Prakash,
MONUSCO, Commandant de
la Force de la MONUSCO pour
la période 2010-2013

17-21115

Annex 6: Tokens (*jetons*) provided by armed groups as proof of payment of illegal taxes

(collected by the Group between September and October 2017)

Nyatura Kasongo *jeton*

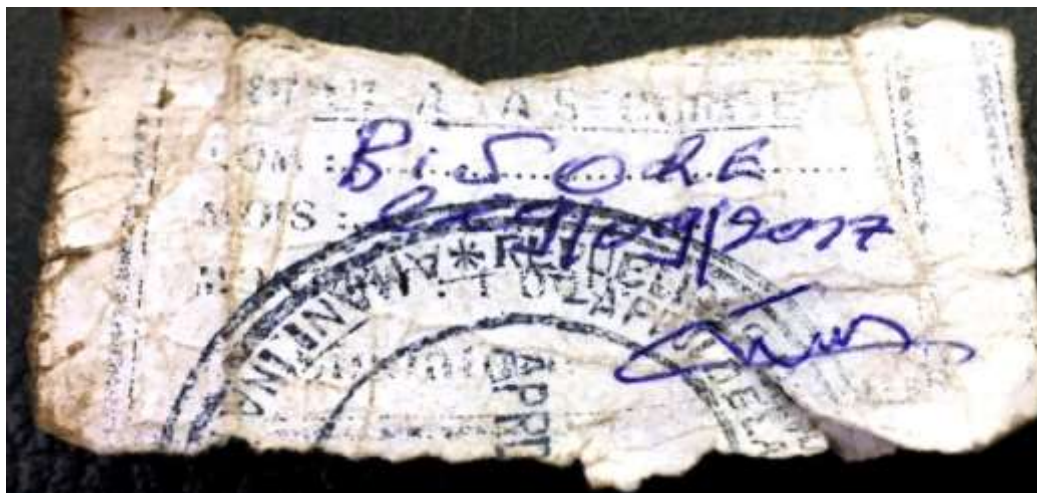
REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO
 PROVINCE DU NORD-KIVU
 TERRITOIRE DE MASISI
 CHEFFERIE DE BASHALI
APPUI A LA SECURITE
 Nom : ... SUBWANDANE
 Post nom : ... BOSE
 Montant : ... 3000FC
 Date : 30 / 9 / 2017
 Signature [Signature]

TERRITOIRE DE MASISI
APPUI A LA SECURITE
 MOIS 12 / 20 17 PERCEUR

Nyatura John Love *jeton*

APPUI A LA SECURITE
 NOM : TUYISENGE
 MOIS : 12 / 11 / 2017
 MONTANT : 1 000FC
 Signature [Signature]

Nyatura Domi *jeton*



Mai Mai Mazembe *jeton*



Mr. Gedeon Kasereka in Butolera is the Mai Mai Mazembe Kitete element in charge of producing the *jetons*; 40 *jetons* are cut from each page of a normal notebook, rubber-stamped and then distributed to the tax collectors

NDC-R *jeton* delivered to Miriki in July 2017



In July and September 2017, Mai Mai Mazembe Kitete temporary lost control of Miriki to NDC-R. As a consequence, the population in Miriki had to pay taxes twice, first to Mai Mai Mazembe Kitete and subsequently to NDC-R.

NDC-R commander 'Tondeuse' planned to collect taxes from the population on 15 October 2017, but this was foiled by the intervention of MONUSCO which deployed IndBatt from Kanyabayonga to Miriki on 13 October 2017.

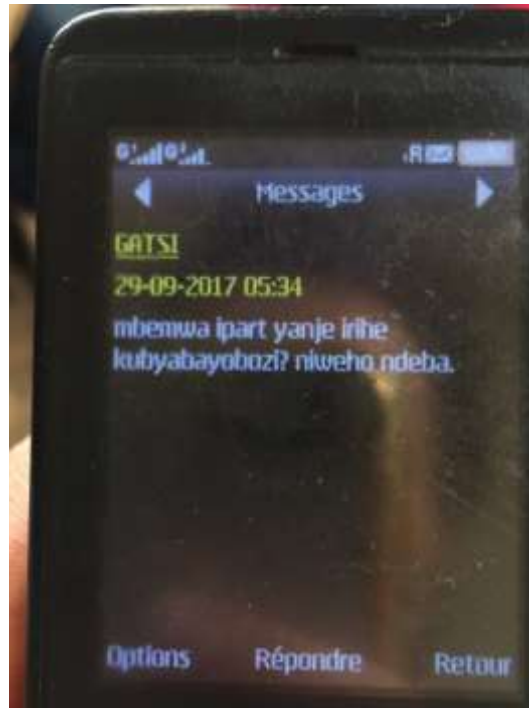
Mai Mai Charles *jeton* to illegal fishermen on Lake Edward



Annex 7: Text message sent by a Nyatura leader to coerce an individual not affiliated with the armed group to collect taxes on his behalf

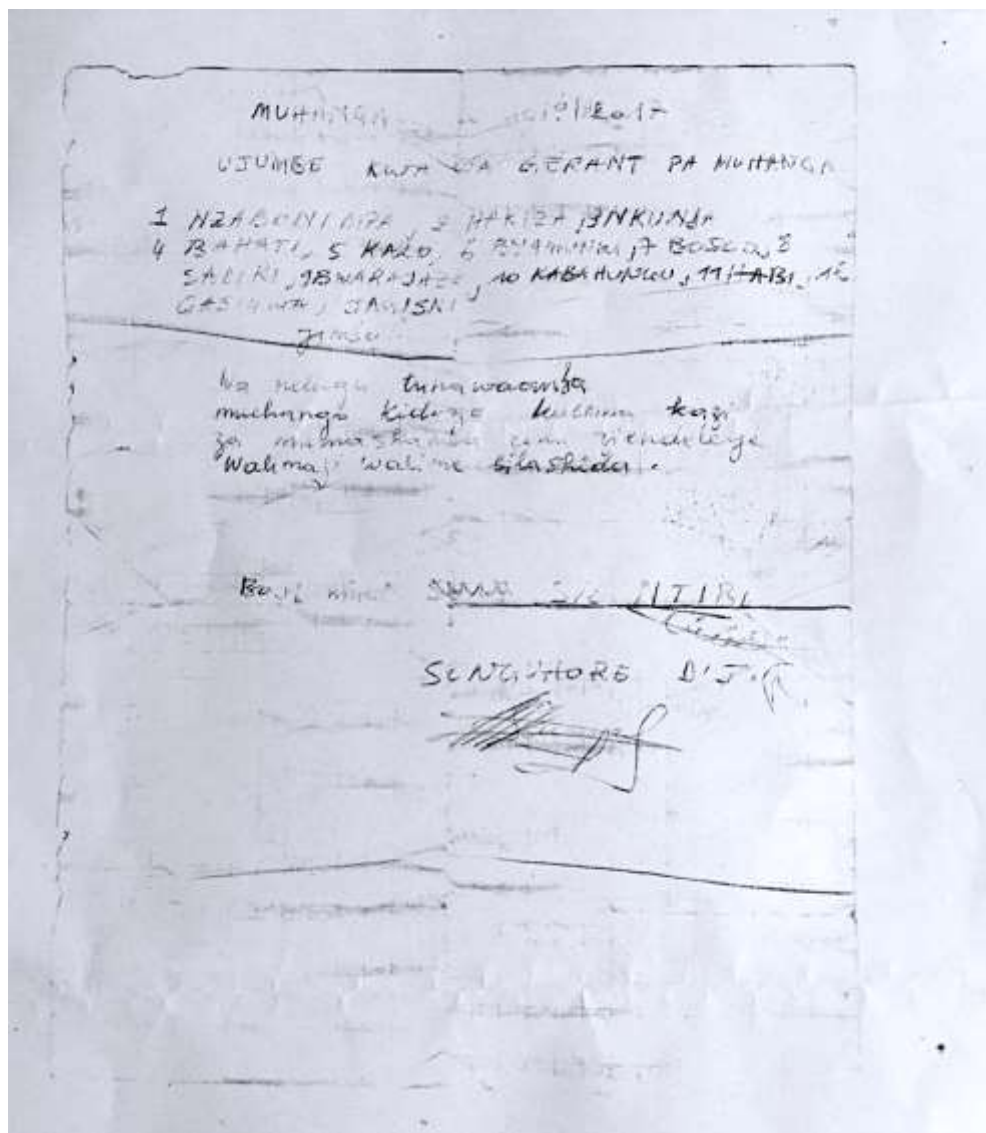
Translation: Have you got the parts [taxation money]? I'm counting on you

Photo taken and translation (Swahili to English) by the Group of Experts



Annex 8: Written request by Nyatura Ntibi demanding money to landowners from Muhanga

Document sent by Muhanga village chief denouncing displacement and destruction of fields by armed groups and to which the request signed by armed group leader Ntibi was attached



RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE DU CONGO

CHEFFERIE DES BASHALI
GROUPEMENT DES B/MUKOTO
VILLAGE MUHANGA

Route Muhanga-Kitshanga, le 25/09/2017

N° 5072/005/VILL-MUH/2017

Transmis copie pour information à :

- V. Monsieur le Chef de la Chefferie des
BASHALI à KITSHANGA
- Monsieur le Président de la Société Civile de
la Chefferie des BASHALI à KITSHANGA
- Monsieur le Chef de Village KITSHANGA
à KITSHANGA

Objet : Statistique de la population
Déplacée de Village MUHANGA
à KITSHANGA

A Monsieur le Chef de Groupement des
B/MUKOTO à KITSHANGA

Monsieur le Chef de Groupement,

Par la présente, j'ai l'honneur de vous transmettre
en annexe de la présente la statistique de la population déplacée de Village MUHANGA à
KITSHANGA, pendant les affrontements entre les groupes armés NYATURA (groupe de
sécurité) et l'APCLS.

Je n'oublie pas de vous informer que cette
population déplacée est aussi victime de destruction méchante des plantes surtout vivrières,
pillage des récoltes, démolition des maisons d'habitation, Bureaux, Écoles ainsi que privation
au libre circulation et exploitation de leurs champs, voir note de témoignage en annexe aussi.

Je vous en souhaite bonne réception.

Chef de Village MUHANGA



BALUME LUBANGO

**STATISTIQUE DE LA POPULATION DÉPLACÉE DE
VILLAGE MUHANGA à KITSHANGA**

1) Colline MUHANGA	: 304 ménages
2) Colline KITOBO	: 217 ménages
3) Colline LUBULA	: 158 ménages
4) Colline KAUTU/RUKENGE	: 136 ménages
5) Colline MUTANGA	: 173 ménages
6) Colline BUXOHA	: 116 ménages
7) Colline NGINGWE	: 341 ménages
8) Colline BUCHALWICHI	: 159 ménages
9) Colline NGIRANGANO	: <u>63 ménages</u>
	: 1 667 ménages

VILLAGE LUPFUNDA

1) Colline KYEKIRE	: 161 ménages
2) Colline KIUSHA	: <u>48 ménages</u>
	: 209 ménages
Total : 1 667 + 209	: 1 876 ménages

Annex 9: NDC-R *jetons* and rubber stamps seized on Mr. Mudekereza

On 21 September 2017, the *Agence Nationale de Renseignements* in Kirumba arrested Mr. Muderekeza Bisimwa Robert, an alleged NDC-R element, and found on him 1,500 *jetons* for the month of September 2017 and two rubber stamps, one with the logo and title of NDC-R and one with the name of a certain 'Col' Deo Bafosse 'Chief of staff'. Mr. Muderekeza informed the Group that NDC-R intended to use these *jetons* – each with a face value of 5,000 Congolese Francs – in one of the mining areas under the armed group's control in Oninga, west of Kirumba in Walikale territory. Compared to other *jetons* the Group reviewed, the NDC-R *jetons* show professional editing and printing, which appear to confirm the group's better organization. The Group is continuing to gather elements on NDC-R activities in the mining and trade of gold in areas under its control in Walikale territory.

Rubber stamps with NDC-R logo and mention of "Col Deo Bafosse"



Electoral card of Muderekeza Bisimwa Robert



One of the 10 sheets where NDC-R *jetons* were printed

